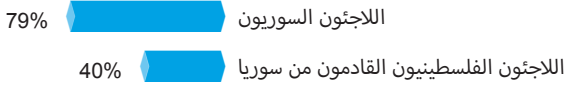


الحق في مستقبل آمن: التحديات التي تواجه السلامة القانونية والجسدية

يعرض هذا البحث النتائج التي توصلت إليها شبكة من المنظمات غير الحكومية العاملة في لبنان لضمان احترام الحكومة اللبنانية لحقوق اللاجئين من سوريا. ويهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على الصعوبات التي يواجهها اللاجئون على المستوى القانوني وتبعاتها على سلامتهم الجسدية.

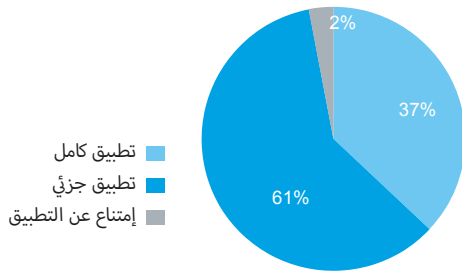
يوتق هذا البحث المفصل الثغرات القائمة أصلاً في السياسات اللبنانية تجاه اللاجئين من سوريا. فعلى الرغم من أن لبنان من الدول الموقعة على عددٍ من المعاهدات الدولية، كالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اللذين يشددان على التزام الدول بحماية جميع الأشخاص على أراضيها من دون تمييز، إلا أن اللاجئين السوريين والفلسطينيين القادمين من سوريا يعيشون في خوف دائم من الاعتقال ومن التعرض لسوء المعاملة على يد أرباب العمل ورجال الشرطة¹. ينع هذا الخوف من عجز الحكومة عن وضع وإنفاذ سياسات من شأنها حماية سبل عيشهم وأمنهم الجسدي. من الأمثلة على ذلك، تصاريح الإقامة التي تسمح للاجئين بالعيش والعمل بشكل قانوني في لبنان. فعدم حيازة تصاريح إقامة يفرض قيوداً اجتماعية وجسدية شديدة على اللاجئين، حيث أنهم قد يتعرضون للاعتقال بصورة تعسفية وقد يتم استغلالهم من دون أن يتمتعوا بإمكانية المطالبة بتعويض قانوني أو تقديم شكاوى ضد من أساء إليهم². في لبنان، ما بين 79% من اللاجئين السوريين 40% من اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا غير قادرين على البقاء بصورة قانونية³.

الإقامة غير القانونية في لبنان



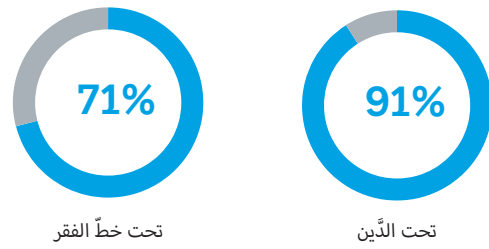
عقبات كثيرة تحول دون حصول اللاجئين على إقامة قانونية في لبنان. فالرسم الذي تفرضه الحكومة للحصول على تصريح إقامة قانوني، والذي تبلغ قيمته 200 دولار أمريكي، غالباً ما يُعدّ باهظ التكلفة، بما أن 71% من اللاجئين السوريين يعيشون تحت خط الفقر⁴ و91% منهم واقعون تحت الدين⁵. يُشار في هذا السياق إلى أن الحكومة سمحت مؤخراً بإعفاء اللاجئين المسجلين لدى المفوضية قبل العام 2015 من هذا الرسم، إلا أن 37% فقط من مكاتب الأمن العام تطبق هذا الإعفاء بالكامل⁶.

تطبيق الإعفاء من رسوم الإقامة



الوضع الاقتصادي للاجئين السوريين

المصدر: خطة لبنان للاستجابة للأزمة 2017 - 2020



1 المجلس النرويجي للاجئين ولجنة الإنقاذ الدولية، "الوضع القانوني للاجئين من سوريا: التحديات والعواقب المترتبة على الحفاظ على الإقامة القانونية في بيروت وجبل لبنان"

[Legal Status of Refugees from Syria: Challenges and Consequences of Maintaining Legal Stay in Beirut and Mount Lebanon] حزيران/يونيو 2015

2 منظمة إنترناشيونال ألبرت، "العدالة من أجل الاستقرار" [Justice for Stability]، شباط/فبراير 2017، http://www.international-alert.org/sites/default/files/Lebanon_JusticeForStability_EN_2017.pdf

Oxfam، "Still Looking for Safety: Voices of refugees from Syria on solutions for the present and future"، June 2017

4 اليونيسف، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، برنامج الأغذية العالمي، "تقييم هشاشة أوضاع اللاجئين السوريين في لبنان لعام 2016" [Vulnerability Assessment of Syrian Refugees in Lebanon 2016]، 1/ديسمبر 2016

5 الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة، "خطة لبنان للاستجابة للأزمة 2017 - 2020"، كانون الثاني/يناير 2017

6 التنسيق المشترك بين الوكالات في لبنان، "العرض المقدم في الاجتماع المشترك بين الوكالات" [10]، [Inter-Agency Meeting Presentation] آذار/مارس 2017: أحد مكاتب المديرية العامة للأمن العام في جبل لبنان لا يُطبق التعميم

وينطوي عدم حيازة تصاريح الإقامة على تبعات سلبية على اللاجئين، حيث يعيق قدرتهم على الإبلاغ عن الجرائم، وعبور حواجز التفتيش، وتسجيل مواليدهم الجدد⁷. كما أنه يدفع اللاجئين للتوجه إلى مؤسسات غير رسمية يمكن أن تسوي لهم مسألتهم، لكن إما مقابل ثمن معين أو من دون أي عواقب رسمية ضد مرتكبي الإساءة⁸.

وباعتبار لبنان بلدًا ناميًا يُشكّل عدد اللاجئين فيه رُبع عدد السكّان الإجمالي⁹، فهو غير قادر على تحمّل هذه التحدّيات بمفرده. غير أنّ التمويل المقدّم من مفوضيّة الأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) شهد تباطؤًا في السنوات الأخيرة، وفي عام 2015، توقّفت المفوضيّة عن تسجيل اللاجئين¹⁰.

ويخلّص التقرير إلى التوصيات التالية:

إلى الحكومة اللبنانية:

- إعادة اعتماد إطار شقّاف لتسجيل اللاجئين من شأنه توفير بيانات عن حالة اللاجئين في لبنان والسماح بوضع سياسات وبرامج قائمة على الأدلّة.
 - الحرص على أن تتماشى جميع سياسات الاستجابة للأزمة السورية في لبنان مع الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان، وأن تراعي المسائل المحدّدة المتعلّقة بالحماية التي يواجهها اللاجئون.
 - تسهيل الوصول إلى الحماية وإمكانيّة الحصول على الوثائق القانونية لجميع السوريين في لبنان، وتوسيع نطاق تطبيق الإعفاء من الرّسم البالغ 200 دولار أمريكي ليشمل جميع السوريين المسجّلين كلاجئين، أو المسجّلين لدى المفوضيّة بعد عام 2015، مع ضمان ورصد التنفيذ المتّسق للإعفاء.
 - الحرص على أن تكون آليات تقديم الشكاوى الرسمية شفافة وواضحة وشاملة بالنسبة إلى المُشتكين، وأن يتمكّن الضحايا من تقديم الشكاوى من دون أن يخشوا أي أعمال انتقاميّة.
 - تعزيز مؤسسات الدولة حتّى تتمكّن من تقديم المساعدة اللازمة لضحايا التعذيب، والعنف القائم على نوع الجنس، وغيره من أشكال الإساءة. يمكن تحقيق ذلك عن طريق تدريب رجال الشرطة على النحو المناسب للاستجابة لأشكال الإساءة هذه، واستكمالها عبر تعزيز إطار الحماية القانونية ذي الصلة.
 - تعزيز التنسيق بين المكاتب الحكومية المختلفة من أجل تحسين رصد التهديدات الأمنية والاستجابة لها على نحو لا يُعرّض المدنيّين للخطر ويحول دون حالات الطرد والاعتقال التعسفي من قبل الأجهزة الأمنية والجهات الفاعلة البلديّة.
 - الحرص على أن يخضع جميع موظفي وأجهزة إنفاذ القانون لرقابة هيئة مدنيّة مستقلة مزودة بالموارد والصلاحيات الكافية للعمل بفعالية وشفافية، مع مراعاة احتياجات الحماية الخاصة للاجئين.
 - وضع إطار يسمح للمنظّمات غير الحكومية بتوفير الخدمات القانونية التي يتعدّر على المجتمعات المحلية الضعيفة الحصول عليها، بما في ذلك في مراكز الاحتجاز.
- إلى مفوضيّة الأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين:
- توجيه مناقشات السياسة العامّة في ما يتعلّق بالإقامة القانونية للاجئين السوريين والفلسطينيين القادمين من سوريا بالاستناد إلى حالات سابقة من الهجرة الواسعة النطاق بسبب صراع عنيف.

7 منظمة العفو الدوليّة، "مدفوعون إلى الحافة: اللاجئون السوريون يواجهون قيودًا متزايدة في لبنان"، 15 حزيران/يونيو 2015، ص. 24.

8 م. المصري، م. الطباع، ز. عبلة، منظمّة إترناشونال ألرت، المركز الدولي لعلوم الإنسان، "آليات العدالة غير الرسمية التي يستخدمها اللاجئون السوريون في لبنان" [Informal justice mechanisms used by Syrian refugees in Lebanon]، أيلول/سبتمبر 2016.

9 مفوضيّة الأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين، "تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين في لبنان للعام 2015" [Vulnerability Assessment of Syrian Refugees in Lebanon 2015]، كانون الأول/ديسمبر 2015، <http://documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/ena/wfp280798.pdf>.

10 منظمة هيومن رايتس ووتش، "لبنان: سياسة اللجوء الجديدة خطوة إلى الأمام"، 14 شباط/فبراير 2017، <https://www.hrw.org/ar/news/2017/02/14/300040>.



سوا للتنمية والإغاثة
Sawa for Dev & Aid



تم إنتاج هذا التقرير بمساعدة وزارة الخارجية الهولندية واتحاد أوكسفام.

الآراء الواردة في هذا التقرير لا تعبّر بالضرورة عن وجهات نظر وزارة الخارجية الهولندية أو اتحاد أوكسفام.

